من فلسطين، وانه كان خارج نظام الانتداب.

ان رغبة بريطانيا في ايجاد مخرج، وطريقة ملائمة، لفرض هيمنتها على شرق الأردن هي التي أدّت بها الى صوغ المادة ٢٥ من صك الانتداب بهذا الشكل. فشرق الأردن كان يجب ان يكون جزءاً من الدولة العربية المستقلة، التي لم تخضع، أصلاً، لنظام الانتداب. ولكن انهيار الحكومة العربية اثر الاحتلال الفرنسي، واصرار فرنسا على فرض انتدابها على سوريا بكاملها، وليس على ساحلها فقط، شجّع بريطانيا على اخضاع شرق الأردن لانتدابها. وما المادة المذكورة الّا غطاء قانونياً لهذه الرغبة. ان فحوى هذه المادة، وفهم بريطانيا لها، ووضعها موضع التطبيق، تشير الى اعتبار شرق الأردن امارة شبه مستقلة منفصلة تمام الانفصال عن فلسطين وغيرها من الدول المجاورة وجعل المندوب السامي البريطاني في فلسطين حلقة الوصل بينها وبين لندن. والسبب في عدم افراد انتداب خاص بها، أو عدم انشاء ادارة بريطانية مركزية فيها تتعامل مع لندن بشكل مباشر، كان عدم أهمية هذه الامارة آنذاك، وذلك لصغر حجمها النسبي، وطبيعتها الصحراوية، وقلّة عدد سكانها، والرغبة البريطانية الشديدة في توفير الأموال. وكان من الطبيعي ربطها بالادارة البريطانية في فلسطين وليس بالادارة البريطانية في العراق، أو بأي بلد آخر، وذلك لاسباب عديدة، منها الأسباب الجغرافية والتاريخية. باختصار، ان المادة ٢٥ من صك الانتداب لم تفصل شرق الأردن عن فلسطين، كما يدّعي الصهيونيون، لأن المنطقتين كانتا منفصلتين أصلاً، وانما كان الهدف منها اخضاع شرق الأردن للسيطرة البريطانية، وادارتها بواسطة الممثل البريطاني في القدس.

الخاتمة

تثبت الحقائق التاريخية، ولا تدع مجالاً للشك في، ان شرق الأردن وفلسطين لم يكونا، بين العامين ١٩١٧ و١٩٢٣، موحّدين قط، لا من الناحية السياسية ولا من الناحية الادارية. ولم يكن في نيّة بريطانيا، أو فرنسا، أو عصبة الأمم، توحيدهما في اطار «الوطن القومي اليهودي». لقد كان شرق الأردن، عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، تابعاً لولاية دمشق؛ بينما كانت فلسطين تابعة لولاية بيروت ومتصرّفية القدس، المستقلة عن هاتين الولايتين، والتي كانت تابعة للحكومة العثمانية في اسطنبول، بصورة مباشرة. وفي فترة الحرب، قام الأمير فيصل باحتلال شرق الأردن وطرد العثمانيين منها، بينما تمّ احتلال فلسطين بواسطة القوات البريطانية. وعند تقسيم بلاد الشام الى مناطق احتلال ادارية، جاء شرق الأردن تابعاً للمملكة العربية التي اتخذت من دمشق عاصمة لها، في حين وضعت فلسطين تحت ادارة بريطانية مباشرة. وان بريطانيا لم تفرض سيطرتها، وسيادتها، على شرق الأردن، حتى بعد ان أصبحت هذه المنطقة خالية من أي سلطة، أو سيادة، في أعقاب الاحتلال الفرنسي لدمشق. وفي النهاية، تمّ انشاء امارة عربية شبه مستقلة في هذه المنطقة، بقيادة الأمير عبدالله، في حين فُرض الانتداب البريطاني والمخطط الصهيوني على فلسطين.

هذا من الناحية العملية. أمّا من ناحية الرغبة والارادة، فقد طالب العرب بتوحيد فلسطين وشرق الأردن في نطاق الدولة العربية الشاملة، وطالب الصهيونيون بتوحيد جزء من شرق الأردن مع فلسطين في اطار «الوطن القومي اليهودي». ولكن رغبة الجهات التي فرضت سلطتها وسيادتها على منطقة بلاد الشام، والمتمثلة ببريطانيا وفرنسا وعصبة الأمم، كانت مخالفة لهذه الرغبات. فمراسلات حسين ـ مكماهون تثبت ان بريطانيا اعتبرت شرق الأردن جزءاً من الدولة العربية، ومعاهدة سايكس ـ بيكو تثبت ان بريطانيا وفرنسا اعتبرتا فلسطين وشرق الأردن منطقتين منفصلتين، وان النقب وساحل